المحاضرة الرابعة

المحور الثاني الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى

يقصد بالعصور الوسطى الفترة ما بين سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد قبائل الجرمان في القرن الخامس الميلادي وحتى فتح القسطنطينية في القرن الخامس عشر ميلادي. وتعرف هذه الفترة أيضا بعصور الظلام لما غلب على أوروبا في هذه الفترة من ركود فكري وحضاري، ولكن هذا الركود يقابله ازدهار حضاري وتطور فكري إسلامي في الشرق. ولهذا سنميز في هذا المحور بين الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصر الوسيط وبين الفكر الاقتصادي الإسلامي.

أولا: الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصر الوسيط

فترة العصور الوسطى في أوروبا بإجماع معظم الاقتصاديين والمؤرخين تميزت بركود فكري واقتصادي كبيرين نتيجة لسيادة النظام الإقطاعي وسيطرة الكنيسة.

I- سيادة النظام الإقطاعي: لقد كان النظام الإقطاعي الذي ساد في أوروبا في تلك الفترة كمحصلة للفوضى التي عمت في أعقاب سقوط الإمبراطورية الرومانية، فقد عمد الإمبراطور الجرماني – بعد انتصاره- إلى تنصيب قادته أمراء على أقاليم الإمبراطورية، إلا أن توسع الإمبراطور في منح الأمراء الكثير من الصلاحيات والاختصاصات أدى تدريجيا إلى استقلالية هذه الإقطاعيات في إدارة شؤونها، وانتشار الحروب والعداوات بين الإقطاعيات. وقد تميز هذا النظام بالخصائص التالية:

1- نظاما إقطاعيا زراعيا: لقد كانت الزراعة تحتل المركز الأول بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في أوروبا في العصور الوسطى، وبالتحديد من القرن الخمس الميلادي إلى القرن الثاني عشر. وقد تميز بسيطرة حكام الإقطاع الذين أصبحوا يجبون الضرائب لحسابهم الخاص، واستخدموا كل الوسائل الممكنة من ضغط وتهديد وإرهاب للاستيلاء على أراضي

الفلاحين الأحرار الذين تنازلوا عن الأرض وعن جانب من حريتهم وتحولوا إلى رقيق الأرض (الأقنان).

2- التميز باقتصاديات الاكتفاء الذاتي: لقد كان اقتصادا زراعيا راكدا لا مجال للكسب ولا للخسارة ولا لاستعمال النقود. فقد كان ناتج الأرض يستخدم لإشباع الحاجات الضرورية لسكان الإقطاعية.

3- اقتصادا مغلقا: بمعنى كل إقطاعية تشكل وحدة اقتصادية مستقلة وقائمة بذاتها ومنفصلة تماما عن الإقطاعيات الأخرى.

4- ظهور النظام الحرفي: لقد بدأت بوادر انهيار النظام الزراعي في القرن 12م ممهدة لظهور نظام جديد هو النظام الحرفي، حيث أصبحت الحرف هي النشاط الاقتصادي الغالب وقد تركزت في المدن وكانت محتكرة من قبل التجمعات المهنية أو ما يعرف بالطوائف الحرفية.

5- السلطة السياسية كانت تتنازعها زعامتان: زعامة الحاكم وزعامة الكنيسة التي قوي نفوذها وأصبحت تحتل مكانة بارزة في حياة الأفراد وتنافس الحكام في السلطة إلى جانب احتكارها للتعليم والتوجيه.

II- سيطرة الكنيسة: لقد لعبت الكنيسة دورا قياديا ومحوريا في العصور الوسطى في أوروبا، فلقد امتلكت الكنيسة أراضي شاسعة اشتغل في زراعتها رقيق الأرض. كما سيطرت سيطرة تامة على الحياة الفكرية والروحية للمجتمع، احتكرت التعليم احتكارا مطلقا في مجتمع سادت فيه الأمية، ولذا انحصرت الحياة الفكرية في رجال الدين الذين قسروا جميع جوانب الحياة انطلاقا من المنظور الديني والأخلاقي. ونتيجة لذلك فإن الأفكار التي ظهرت لتفسير بعض الظواهر الاقتصادية كان من روادها رجال الدين والكنيسة الذين حملوا لواء العلوم الاجتماعية والإنسانية والذين يطلق عليهم اسم المدرسيون، كما يطلق على الأفكار التي طرحوها بالفكر المدرسي الذي ساد بين القرن 12 و15 الميلاديين، ومن أهم رواده توماس الإكويني الذي حاول التوفيق بين أفكار أرسطو والديانة المسيحية.

ومن أهم أفكار المدرسيين في المجال الاقتصادي:

1- الملكية الخاصة: اختلفت النظرة إلى الملكية الخاصة في منتصف وأواخر فترة العصور الوسطى، وذلك بالمقارنة ببداية هذه الفترة، وكان ذلك نتيجة عوامل عديدة من أهمها تطور الفكر الديني. فالشعور الذي يخرج به المرء من تعاليم الآباء المسيحيين الأوائل هو تعارض الطيبات الدنيوية مع المسائل الروحية تعارضاً لا يقبل التوفيق. ونجد العديد من العبارات في الكتاب المقدس، تذم الغنى والثراء وتنهي عن اكتناز المال:"السهر لأجل الغنى يذيب الجسم، والاهتمام به ينفي النوم.." ، "محبة المال أصل لكل الشرور.."، "لتكن سيرتكم خالية من محبة المال. كونوا مكتفين بما عندكم،..". وبناء عليه حدث الصدام، في أواخر العصور الوسطى، بين التعاليم الدينية والواقع الاقتصادي. إذ بدأ النشاط الاقتصادي في النمو المتسارع بالاعتماد على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، كما حدث التوسع في المعاملات التجارية مع ظهور المدن وتزايد الأسواق. وقد كان للقديس توماس الأكويني الدور المهم في سبيل التوفيق بين مستجدات النشاط الاقتصادي والتعاليم الكنسية. فقد أبرز توماس الاكويني أهمية وضرورة استخدام الملكية الخاصة من أجل مصلحة الجماعة، فهو لم يدافع عن الملكية الخاصة في حد ذاتها وإنما دافع عنها بصفتها وظيفة اجتماعية أي تدار لصالح الجماعة.

2- النشاط التجاري: فقد تأثرت النظرة إلى النشاط التجاري بالمعتقدات التي سادت تجاه الملكية الخاصة وشرعيتها ووظيفتها الاجتماعية. وقد حكم توماس الاكويني على التجارة بأنها غير طيبة وغير طبيعية، ولكنها شر لابد منه.

3- الثمن العادل: قرر أحد كبار رجال الكنيسة في القرون الوسطى وهو ماجنوس، أن الثمن العادل هو الذي يغطي تكلفة إنتاج السلعة. أما توماس الاكويني فقد تأثر بآراء ماجنوس ولكنه تمكن من تطوير أفكار أستاذه لكي يصل إلى أن كل سلعة لها تكلفة يجب أن تتحدد وفقاً لمبدأ العدالة بمعنى أنها التكلفة الضرورية للمنتج حتى يستطيع الاستمرار في نشاطه الإنتاجي لا أكثر ولا أقل. موضحاً أن الثمن العادل بتلك المثابة هو الثمن الذي يتضمن الانحراف عنه انحرافاً عن الأخلاق الفاضلة، ولكنه لم يعطي معيارا دقيقا لمعنى العدالة. ويرى البعض الآخر أن الثمن العادل هو الذي يغطي تكلفة الإنتاج ويضمن للمنتج الحصول على ربح معتدل يمكنه من إعالة عائلته ومن فعل الخير.

4- الفائدة: لقد كان الرأي مستقراً منذ بداية العصور الوسطى على اعتبارها ربا وعلى تحريمها على أساس نصوص الكتاب المقدس، ولكن مع نمو التجارة والتعامل النقدي في الأسواق في أواخر العصور الوسطى بدأت بعض اتجاهات جديدة في الظهور، وكان أصحاب الاتجاهات الجديدة يرون ضرورة التوسع في إقراض المال مقابل فائدة، وعلى مر الزمن أصبح تقاضي الفائدة أمرا عاديا بالنسبة للغالبية العظمى من المقرضين الذين ضربوا عرض الحائط بآراء الكنيسة حول تحريم الربا، مما اضطر بالسلطات إلى إصدار قرارات منظمة وإحداث تعديلات في الرأي الكنيسي ببعض الاستثناءات في مسألة الربا حيث تم التأكيد على :

- ظهور مبدأ المخاطرة لتبرير الفائدة حيث يطال المقرض المقترض بالفائدة لتقليل من خطر فقدان المال؛
- مبدأ الخاص بضياع فرصة الكسب عند إقراض النقود نتيجة تخلي المقرض عن استثمارها بنفسه لذلك يأخذ مقابلا ماديا هو الفائدة؛
- انخفاض القيمة الشرائية للنقود، والفائدة هي بمثابة تعويض للمقرض عن الخسارة التي تصبه من جراء هذه الظاهرة؛

بناءا على ماسبق يمكن القول أنه لم يكن لدى مفكري العصور الوسطى في أوروبا تحليل اقتصادي ذو صبغة علمية، ولكن هي عبارة عن بعض الأفكار التي تأثرت بالدين واصطبغت بصبغة أخلاقية، وهذا بسبب سيطرة الكنيسة شبه الكلية والنظام الإقطاعي الراكد الذي أدى إلى جمود الفكر الاقتصادي.